مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي

The Libyan state's prospects in light of foreign interference: the Turkish intervention model

- (ط.د) صرية العايب

جامعة باتنة 1 الدولة :الجزائر

البريد الالكتروني (Email) : soraya.laib@univ-batna.dz

- د عتيقة كواشي

جامعة باتنة 1 الدولة :الجزائر

البريد الالكتروني (Email) :atika.kouachi@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إعادة بناء الدولة في إفريقيا، في ظل التدخلات الخارجية، من خلال التطرق إلى نموذج ليبيا بعد التدخل التركي في الأشهر الماضية، وهذا بتناول سياقات الأزمة الليبية، والتطورات الحاصلة، من أجل الوصول إلى مآلات الدولة ومصيرها بعد التدخل التركي، وهل يفضي إلى مزيد من التدخلات الأجنبية في الأزمة.

الكلمات المفاتيح: ليبيا، تركيا، التدخل الأجنبي.

Abstract

This study aims to address the issue of rebuilding the country in Africa, in light of external interventions by touching on the Libyan model after the Turkish intervention in the past months, and this is to address the contexts of the Libyan crisis, and the developments taking place, in order to reach the state's

fate and its fate after the Turkish intervention and is it conducive More foreign intervention in the crisis.

Key words: Libya, Turkey, foreign intervention.

Résumé :

Cette étude vise à aborder la question de la reconstruction du pays en Afrique, à la lumière des interventions extérieures en abordant le modèle libyen après l'intervention turque des derniers mois, et ceci pour aborder les contextes de la crise libyenne, et les développements en cours, afin d'atteindre le sort de l'État et son sort après l'intervention turque et est-il favorable Plus d'intervention étrangère dans la crise.

Mots clés: Libye, Turquie, intervention étrangère**.**

مقدمة:

تعتبر الأزمة الليبية من أكثر القضايا الإقليمية ذات الأهمية الأمنية، فتطور الأحداث فيها وتدخل المزيد من الفواعل الجديدة ساهم في زيادة تأزم الأوضاع وتعقدها إلى جانب انتشار التنظيمات الإرهابية وتمددها إلى دول الجوار، التي أصبحت أمام تحديات أمنية صعبة، خاصة بعد التدخل التركي هذا الطرف الذي كان يناشد بضرورة تفعيل العملية السياسية من خلال إنهاء الصراعات الداخلية على أساس التوافق الوطني، ولكن الأزمات التي حصلت في المجال السياسي والاقتصادي والأمني جراء التطورات التي جرت عقب الثورة؛ جعلت تركيا تتدخل إلى جانب حكومة السراج.

من خلال هذه المداخلة يتم البحث في مصير الدولة الليبية بعد التدخل التركي وهل هذا التدخل يفضي إلى المزيد من تدخلات الفواعل الخارجية، أيضا البحث في أسباب ومصالح تركيا من هذا التدخل.

من خلال هذا الطرح يتم صياغة الإشكالية التالية:

مـــا مآلات الدولـــــة الليبيـــة بعد التدخـــل التركـــــي؟

ويتم تفكيك الإشكالية إلى التساؤلات:

- كيف هي العلاقات التركية الليبية؟
- ما هو الوضع الراهن في ليبيا؟
- ما هي المقاربة التركية لحل الأزمة الليبية؟
- ما هو مستقبل بناء الدولة في ليبيا؟

تم تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:

1. الأزمة الليبية: دراسة في الواقع الراهن.
2. المقاربة التركية في حل الأزمة الليبية.
3. مستقبل بناء الدولة الليبية.

2. الأزمة الليبية: دراسة في الواقع الراهن:

انطلقت الأحداث الليبية في فيفري 2011 من مدينة بنغازي، احتجاجا على النظام السياسي القائم والمطالبة بإسقاطه، وقد احتدم النزاع بين الأطراف التالية:

1- القذافي الذي كان ينفي أنه تولى أي منصب رسمي في الدولة.

2- معارضو القذافي من مدينة بنغازي الذين أسسوا "المجلس الوطني الانتقالي" بتاريخ 05 مارس 2011 والذي أعلن تمثيله الوحيد للشعب الليبي.

بالعودة إلى "luis martinez" المتخصص في الشؤون الليبية والقوى المعارضة الذي صنفهم إلى 05 أطراف أساسية:

1- متعطفون مع النّظام الملكي المطاح في سنة 1969.

2– وطنيون مصدومون من تحويل القذافي وحاشيته لمسار الجمهورية وتوجهاتها عقب الانقلاب.

3– الإسلاميون الذين يمكن التمييز بين تيارين منهم: الإخوانيون والجهاديون.

4– تحالف الديمقراطيين الليبيين المؤسس من طرف المعارض "منصور الكيخيا".

5– المتظاهرون الشباب الذين وحدهم من استطاع إطلاق موجة الاحتجاجات (**منصور لخضري، 2012، ص ص. 05، 06**).

نتيجة لغياب تأطير المعارضة سرعان ما انحرف مسار الأحداث باتجاه العنف، الذي عجل تدخل الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية، وحلف الناتو، حيث أصدرت الأمم المتحدة بتاريخ 2011/02/26 القرار 1970 القاضي بفرض حضر للأسلحة، وتجميد استثمارات عائلة القذافي بالخارج ومحكمة الجنايات الدّولية بدورها أصدرت في 27 جوان مذكرة توقيف معمر القذافي، وابنه سيف الإسلام ومدير المخابرات عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

أمّا حلف الناتو فباشر العمليات العسكرية بتاريخ 2011/03/19، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا فرنسا وإيطاليا، تنفيذا للقرار الأممي 1973، وبتاريخ 2011/11/20 تم القبض على القذافي برفقة ابنه المعتصم، لكن رغم ذلك لم يستقر الوضع الأمني بسبب غياب سلطة مركزية يتم الاحتكام إليها ممّا نتج عنه اندلاع الحرب الأهلية بين الأطراف المختلفة (**منصور لخضري، 2012، ص 06**).

يقول "توماس هيل"*: عدم انتقال ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي سلميا، فتح الباب للهجرة غير النظامية الإرهاب، والاتجار إلى أوربا، ممّا يشكل تحديا أمنيا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية وحلفائها وهذا الاستنتاج من خلال ثلاث نقاط أساسية:

– لا يمكن إيجاد حل سياسي دائم في ظل استمرار التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وذلك بتغليب مصالح الأطراف الخاصة على مصالح الشعب اللّيبي.

– فشل عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة وأسباب ذلك مفتوحة وعديدة.

– الأمم المتحدة لم تكن لها السلطة اللازمة لكبح الأطراف الداخلية والخارجية، ولم تعد تمتع بالمصداقية لدى الشعب اللّيبي.

والملاحظ أن هناك فواعل خارجية إقليمية ودولية فنجد من بين الفواعل الإقليمية كل من الإمارات وقطر في عملية "unified protector" إلى جانب حلف الناتو لحماية المدنيين إلاّ أن سوء العلاقة بين الدولتين أدى بهما للمواجهة العسكرية في 2017 بليبيا.

وحسب تقسيم الأمم المتحدة للفواعل الإقليمية نجد مجموعتين:

الأولى: تضم تشاد ومصر والإمارات والسعودية

الثانية: قطر، تركيا، السودان.

المجموعة الأولى: كانت تدعم القائد خليفة حفتر وجيشه الوطني LNA لتخليص بنغازي من الميليشيات الجهادية.

*توماس هيل: أكبر مسؤول البرامج بشمال إفريقيا بمعهد الولايات المتحدة للسلام في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس حول الشرق لأوسط وشمال إفريقيا والإرهاب الدّولي

أمّا المجموعة الثانية: كانت تدعم المؤتمر الوطني GNC وائتلاف الفجر الليبي في 2015/12. . **(Thomas M. Hill,2019).**

بينما يوجد هناك تقسيم للجماعات المسلحة بعد سقوط القذافي وتتمثل في:

1- كتائب المتمردين قاتلت خلال الحرب قاتلت خلال الحرب.
2- مجموعات لم تكن مقاتلة تشكلت أعقاب الحرب لمعالجة المشاكل الأمنية المحلية.
3- عصابات إجرامية خلال الحرب وبعدها.
4- مجموعات جهادية صغيرة لتتنامى فيما بعد. **(Brian McQuinn,2012,pp)**

لتتطور هذه الجماعات المسلحة حاليا إلى: مجلس الزنتان العسكري، كتائب مصراتة، كتيبة سوق الجمعة وكتيبة سدان السويلي، كتيبة 17 فبراير، كتيبة درع ليبيا (LSF)، كتيبة أنصار الشريعة بنغازي (AAS-B)، كتيبة شهداء أبو سيلم، أنصار الشريعة (درنة)، غرفة عمليات ثوّار ليبيا. **(كريستوفر س .شيفيس، جيفري مارتيني، 2014، ص ص 30–34.)**

تم توقيع اتفاق الصخيرات الذي أعلن عن "حكومة الوفاق الوطني"، كحكومة شرعية وحيدة في ليبيا برئاسة "فايز سراج"، الملاحظ أن كل من مصر والمارات والسعودية اعترفت بهذه الحكومة علنا، من بين المحاولات الدبلوماسية التي قامت بها مصر من أجل جمع الطرفين في 2015، وهذا بناءا على دعوة رسمية من الممثلين الخاصين للأمم المتحدة، كما استضافت في فيفري 2017 محادثات، أيضا الإمارات في محاولاتها في ماي 2017 نظمت محادثات، لتعيدها في 2019، لكن فشلت الجهود في الحل السياسي وما نتج عنه في أفريل 2019 شن الخليفة حفتر هجوما على طرابلس.

كل الأطراف الإقليمية كانت تدعو لدعم الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب والميليشيات المتطرفة لتحقيق الأمن والاستقرار لكن لم يكن هناك دعوة للطرفين بوقف إطلاق النّار.

بالنسبة للفواعل الدولية ممثلة في الدول المنظمة لحلف الناتو بقيادة كل من فرنسا وبريطانيا، حيث تم تقديم الدعم للمعارضة في بداية الأزمة، وبعد مقتل القذافي تعهدت هذه الدول بدعم الأمم المتحدة، لتسهيل الانتقال سلميا في ليبيا، حيث تم توقيع بيان مشترك في 2016 حول ليبيا، من طرف مصر ايطاليا قطر روسيا والسعودية وتركيا والإمارات بالتزامهم ببعثة الأمم المتحدة، كما أصدر الاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة بيان في عام 2017، يؤكد دعم جهود الأمم المتحدة وقيادتها.

ساهمت فرنسا في اتفاق الصخيرات وقد زادت مصالحها في ليبيا، بعد الهجمات التي تعرضت لها من قبل داعش بمدينة نيس عام 2016، وحاول ماكرون عقد محادثات سلام عامي 2017، 2018 لكنها لم تثمر **(Thomas M. Hill,2019).**

إذا كل الجهود الباحثة في الحلول السلمية فشلت وذلك في الحقيقة يعود إلى مواصلة الأطراف دعم وكلائها اللّيبيين بالسلاح والمال، وهذا ما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وأدى إلى تقويض الوساطة التي تبنتها الأمم المتحدة مما ساهم في تفاقم الانقسامات داخل المجتمع الليبي وأصبحت المعارك بالوكالة الإقليمية والنافس على الموارد الليبية.

3. المقاربة التركية في حل الأزمة الليبية:

كقوة ناشئة استند صعود تركيا في العلاقات الدولية إلى نظرة جديدة للسياسة الخارجية، حيث تبنت نظرة استباقية ونهج دبلوماسي متعدد الأبعاد مع أجندة سياسية طموحة، وينبع هذا من التفكير الجيواستراتيجي المعروف باسم "العمق الاستراتيجي".

اعتبار تركيا "دولة مركزية خاصة" بسبب موقعها الجغرافي، فضلاً عن التراث الثقافي والتاريخي للإمبراطورية العثمانية، حيث كان لها أدوار نشطة في محيطها الإقليمي، وقد وضعت محورت نفسها كقوة إقليمية.

نهج تركيا المتحول في السياسة الخارجية التركية، يتمثل في التركيز المتزايد على أبعاد القيمية، حيث أصبح التأكيد على الأسس الأخلاقية والمعيارية للسياسة الخارجية التركية واضحًا بشكل خاص بعد اندلاع الانتفاضات في المنطقة مع إعطاء الأولوية للمنافع الاقتصادية من خلال الاعتماد المتبادل، إذا استخدام القوة الناعمة لتركيا في زيادة نفوذها.**(Volkan Şeyşane , Çiğdem Çelik, , 2015)**

لكن طرأ تغير جذري في الآونة الأخيرة، حيث تبنى صناع السياسة الأتراك سياسة هجومية صراعية بدلا من تصفير المشاكل، هذا يؤكد أن تركيا تسعى إلى إيجاد توازن بين اعتبارات السياسة الواقعية والنهج المثالي، ويظهر ذلك من خلال تصريح أحمد داوود أوغلو عن سعي تركيا إلى عثمانية جديدة، لصحيفة واشنطن بوست في 2010/12 ويقول أن "بريطانيا أسس الكمونولث مع مستعمراتها السابقة، فلماذا لا تكرر تركيا زعامتها في الأراضي العثمانية السابقة. **(عبد المنعم عدلي، 2015، ص.ص 05– 10)**

خلقت الأزمة في ليبيا أيضا معضلة خطيرة لتركيا بين مصالحها الإستراتيجية والأخلاق، على عكس دعمها القوي للديمقراطية ومطالب الشعوب في مصر وتونس.

هناك اعتبارات واقعية حددت بشكل أساسي السياسة التركية تتمثل في:

الناحية السياسية: تعتبر ليبيا بوابة لطموحات تركيا في إفريقيا وبالتالي على عكس موقفه الثابت ضد النظامين المصري والتونسي فقد رفضت أنقرة رئيس الوزراء التدخل وزعمت أنه ينبغي على ليبيا حل مشاكلها الداخلية دون تدخل الجهات الأجنبية، ورفض نشر قوة عسكرية بقيادة الغرب، ولكنها أعلنت التزامها فيما بعد بالقرار 1973، وأكدت

السلطات التركية أن القرار ينص على ثلاثة تدابير أساسية: ضمان الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وفرض حظر على الأسلحة، وإنشاء منطقة حظر طيران لمنع تصاعد النزاع.

كما اقترحت تركيا خريطة طريق من ثلاث نقاط تتوخى وقفًا فوريًا لإطلاق النار بين المتمردين والحكومة الليبية ودعت إلى إنشاء ممر إنساني ومع ذلك، فإن الاقتراح التركي بوقف إطلاق النار بدلاً من إزالة القذافي، لم يتلق دعم كل من المعارضة الليبية وحلفاء تركيا الغربيين، فشلت جهود تركيا لإبعاد الناتو عن ليبيا، في ضوء هذه التطورات يمكن انتقاد السياسة الخارجية التركية على أنه غير متماسك، ويمكن اعتبار هذه التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية التركية بمثابة تكيف مع الظروف المتغيرة خلال الأزمة **(Volkan Şeyşane , Çiğdem Çelik, , 2015)**.

تركيا، ولكونها دولة من دول المنطقة، فإنها تتأثر وبشكلٍ مباشر بأي فوضى أو عدم استقرار قد ينشأ في المنطقة، الموقف التركي بدعم الأطراف الشرعية في ليبيا، ناتجٌ عن قراءتها الإستراتيجية للمنطقة والتي تتمحور حول الاستقرار ومرتبطٌ برؤيتها السياسية المتوازنة **(إمره كيكيلّي، 2019)**.

تقدم محاولة تركيا الأخيرة لإعادة تشكيل البحر الأبيض المتوسط الدعم العسكري لطرابلس ضد المتمردين الذين تدعمهم روسيا، وتعمل على دمج أزمتين متوسطيتين في محاولة لإعادة تشكيل المنطقة لصالحها، مع تداعيات سيئة محتملة سواء بالنسبة للحرب الأهلية المستمرة في ليبيا وتنمية الطاقة المستقبلية في شرق البحر المتوسط **(Keith Johnson, 2019)**.

في حين تستمر تركيا باتخاذ موقفها في إطار التوافق الدولي والذي تجلى في الاتفاق السياسي الليبي، الذي تم توقيعه في مدينة الصخيرات المغربية، والذي تم التأكيد عليه في مؤتمر روما، فإن هناك لاعبين دوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ولاعبين إقليميين على رأسهم الإمارات العربية المتحدة ومصر قد قاموا بتغيير موقفهم عما

كان عليه في عام 2015، حيث منحت الإمارات العربية المتحدة حفتر القوة لكي يقوم بتقويض الاتفاق السياسي.

تركيا وقفت إلى جانب الأطراف الشرعية، على خلاف محور الولايات المتحدة الأمريكية–إسرائيل–الإمارات العربية المتحدة، وقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 27 إبريل/نيسان بأن "في ليبيا سلطة تستمد مشروعيتها من الشعب في مقابل دكتاتور مدعوم من قبل بعض الدول العربية، ستقف تركيا بقوة إلى جانب أشقائها الليبيين كما فعلت في السابق، وستستنفر كل إمكاناتها لإفشال مساعي تحويل ليبيا إلى سوريا جديدة **(إمره كيكيلّي، 2019)**.

من الناحية الاقتصادية:

مصالح تركية اقتصادية وسياسية كبيرة في ليبيا، حيث فازت تركيا بحصة كبيرة من عقود البناء المربحة في ليبيا في عام 2010، وتم الاتفاق بين البلدين على زيادة الاستثمارات المشتركة في مجالات الطاقة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا والتعليم، والمصارف، والنقل والزراعة، وقد تم توظيف ما يصل إلى 25000 مواطن تركي وممارسة الأعمال التجارية بحلول عام 2011، وشاركت شركات الأعمال التركية في 304 عقد تجاري **(ferhat polat, 2019)**، كما تشير التقديرات إلى أن العقود المعلقة الموقعة مع الحكومة الليبية، بلغت قيمتها حوالي 15 مليار دولار بالإضافة إلى 1.5 مليار دولار في المعدات **(Volkan Şeyşane , Çiğdem Çelik, , 2015)**

نتج اتفاق رسمي بين الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا وأنقرة في 27 نوفمبر 2019، بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تشهد منطقة شرق المتوسط خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية، بعد أن أثبتت المسوحات الجيولوجية وجود مخزون هائل من النفط والغاز القابل للاستخراج فنيًا ما بيّن أنّ هدف تركية من المذكّرة يتجاوز الأوضاع في ليبيا إلى مسألة التواجد في المتوسط.

أيضا تم توقيع مذكّرة للتعاون الأمني، شملت التدريب العسكري، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، والتخطيط العسكري، ونقل الخبرات (**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019**).

من خلال هذا الاتفاق الثنائي، تطالب تركيا بجزء ضخم من شرق البحر المتوسط، وهي منطقة تضم خزانات كبيرة من الغاز الطبيعي تتسابق عيها دول المنطقة لاستغلالها، مع إصرار الرئيس التركي على أنه لن يتراجع عن صفقاته الليبية الجديدة، على الرغم من احتجاجات الدول الأخرى

وقال سونر كاجابتاي مدير برنامج الأبحاث التركية بمعهد واشنطن: "أود أن أقول إنها ضربة رائعة من قبل أنقرة لأنه من وجهة نظرها، كان هناك محور الخصوم في شرق البحر المتوسط لبناء جدار بحري".

بالنظر إلى المستقبل، هناك خطر حقيقي من أن تنتهي معركة استخراج الغاز الطبيعي من قاع البحر إلى إشعال صراع حقيقي بين جيران شرق البحر الأبيض المتوسط بدلاً من تأجيج التقارب، فقد أوضح وزير الخارجية التركي مؤخرًا أن أنقرة ستستخدم القوة، إذا لزم الأمر، لردع الآخرين عن التنقيب عن الغاز في المياه التي تعتبرها خاصة بها (**Keith Johnson, 2019**) .

الفارق الواضح بين ليبيا وسوريا هو أن تركيا بينما تعارض التدخل العسكري وتحاول الحد من عمل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، تدعو بحماس إلى استخدام القوة في سوريا.

وصف الناطق باسم قوات حفتر، اللواء أحمد المسماري، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق بالغزو التركي، في المقابل هدّد وزير الدفاع التركي" خلوصي أكار" قوات حفتر في حال قيامها بأي عمل عدائي أو هجوم على المصالح التركية.

سعت الدبلوماسية التركية في دول الجوار الليبي لتوضيح طبيعة دورها في ليبيا وأجرى وزير الخارجية، مولود تشاويش أوغلو، زيارة إلى الجزائر في 9 أكتوبر2019، لكنّ الجزائر

عادت لتؤكد على دورها الخاص في ليبيا، بعد تنامي الحديث عن إرسال قوات عسكرية تركية إليها، حيث عقد مجلس الأمن، غي حين أن تونس، بعد قيام الرئيس التركي بزيارة قصيرة هناك، وإعلانه عن إقامة تعاون بين البلدين لتقديم الدعم السياسي للحكومة الشرعية في ليبيا، ما دعا الرئاسة التونسية إلى إصدار بيان نفت فيه دخولها في أي تحالف، أما مصر حليفة حفتر إلى جانب الإمارات رفضتا التدخّل التركي ووصف الرئيس عبد الفتاح السيسي حكومة الوفاق بأنها "أسيرة الميليشيات المسلحة".

بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية صدر بيان عن البيت الأبيض، بعد اتصال هاتفي بين الرئيسين دونالد ترامب وعبد الفتاح السيسي، أكّدا فيه رفض التدخلات الخارجية في ليبيا، أما الموقف الروسي جاء من خلال مجلس الدوما الذي أبدى قلقه من مذكرة التفاهم الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس .وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في المجلس، ليونيد سلوتسكي، إنّ إرسال تركيا قوات عسكرية إلى ليبيا» قد يعمّق أزمة الأخيرة أكثر (**المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2020، ص.ص02–03**).

4. مستقبل بناء الدولة الليبية:

فشل محاولات عقد جولات حوار جديدة بين طرفيالأزمة وهو ما يعكس في النهاية مدى عمق الانقسام المجتمعي والقبلي في ليبيا، واستمرار سياسة الإقصاء التي يمارسها عدد من القبائل الليبية، وتتجسد صعوبة تنفيذ هذا البند فيما تشهده ليبيا مؤخرًا من منع للنازحين والمهجرين من العودة لمدنهم.

انتشار السلاح وهيمنة الميليشيات المسلحة على الأرض، فلا تزال تشهد العاصمة طرابلس بين حين وآخر اشتباكات بين الجماعات المسلحة المنتشرة بها، كما شهدت مدينة بنغازي تفجيرين إرهابيين في أقل من شهر استهدفا مسجدين في ليبيا، كان أولهما في 23 يناير الماضي وأسفر عن مقتل 41 شخصًا، وآخرهما في 9 فبراير الجاري وأسفر عن مقتل

شخص على الأقل وإصابة 65 آخرين.اعتماد الحل العسكري لإنهاء الأزمة الليبية من قبل أطراف النزاع بدل المسار السياسي.

التخوف من عدم قبول الأطراف المتصارعة في ليبيا بنتائج الانتخابات الأمر الذي قد يُدخل ليبيا في حرب أهلية جديدة، مثلما حدث في عام 2014 عندما رفض التيار الإسلامي الاعتراف بهزيمته في انتخابات مجلس النواب التي أُجريت في يونيو 2014.

اشتداد حدة التنافس الإقليمي بين المحور التركي – القطري الداعم لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة والقوى الأخرى المناهضة له وذلك منذ المقاطعة الرباعية العربية لقطر في يونيو 2017، وامتداد هذا التنافس إلى ليبيا

التنافس بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة أخرى على النفوذ في ليبيا، والتخوف من أن يؤدي هذا التنافس لعرقلة حل الأزمة الليبية من خلال استغلال الأطراف الليبية لهذا التنافس للتنصل من التزاماتها.

هذه الزيادة في الأطراف المتدخلة يزيد من الإمدادات العسكرية للأطراف المتنازعة مما يطيل من أمد الحرب (**عبد اللطيف حجازي، 2018**).

تعطيل الحل السياسي بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، وقد انعكست الصراعات الإقليمية على الوضع في ليبيا، ومنعت أي اتجاه إلى الحل بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة وجهودها، كما أكدت لجنة خبراء تابعين للأمم المتحدة في تقرير لها نقلته وكالة أسوشيتد برس، أن تحقيق الحل السياسي في ليبيا بعيد المنال في المستقبل القريب، وأنّ موازين القوى العسكرية بليبيا وتضارب المصالح الإقليمية، يعرقلان الالتزام بالحل السياسي في ليبيا، رغم الجهود الأممية المبذولة لتجاوز المأزق الحالي، بالتالي سيناريو تقسيم الدولة على أساس جغرافي وقبلي وسياسي يبقى غير مستبعد، وفق الكثير من المتابعين، إذا ما فشل رهان الانتخابات (**زهير حمداني**، 2018).

الخاتمة:

الأزمة الليبية إذا من أعقد القضايا الأمنية، فتطور الأحداث فيها وتدخل المزيد من الفواعل الجديدة ساهم في زيادة تأزم الأوضاع وتعقدها، بعد التدخل التركي هذا الطرف الذي كان يناشد بضرورة تفعيل العملية السياسية من خلال إنهاء الصراعات الداخلية على أساس التوافق الوطني.

ووسط تنازع الشرعيات وغياب سلطة الدولة والانفلات الأمني، يرى خبراء ومتابعون ضرورة إقرار شرعي جديدة موحدة يعترف بها الجميع بناء على خطط مبعوث الأمم التي تنتهي بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في ليبيا.

كما يرون أن إجراء هذه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وقيام الشعب بانتخاب رئيس للدولة وأعضاء البرلمان مباشرة سيؤدي إلى تجاوز كل الإشكالات القانونية السابقة وتجاوز أزمة الشرعيات المتناقضة نحو مرجعية سياسية داخلية وخارجية واحدة.

إذا استطاع المجتمع الدولي الضغط على كل الأطراف للاحتكام إلى صناديق الانتخابات، فربما تكون النتائج غير مرضية أو مشوهة، غير أنها في نهاية الأمر قد تؤدي إلى حكومة موحدة وعملية ديمقراطية قد تتحسن مع مرور الزمن.

وتعتبر مهمة المبعوث الأممي هي آخر فرصة للوصول إلى تحقيق دولة حقيقية في ليبيا، لكنها ترى صعوبة في إجراء انتخابات آمنة والبدء بالعملية الديمقراطية في ظل وجود نحو عشرين مليون قطعة سلاح موزعة على ستة ملايين شخص حسب تقديرها.

ولعل التخوف من انتشار التنظيمات الإرهابية هو الدافع الرئيسي للدول المجاورة لليبيا تونس والجزائر ومصر خصوصا ولأوروبا للدفع قدما باتجاه الحل السياسي وفق خطة المبعوث الأممي، وحل المشاكل التي تقف في طريقه.

الإحالات والمراجع:

6- الكتب:

1- عدلي، عبد المنعم. (2015). **داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي**. مصر: المكتب العربي للمعارض.

2- شيفيس، كريستوفر س. مارتيني، جيفري. (2014). **ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل**. نيويورك: RAND National Security Research Division.

3– مقالة من مجلة او دورية:

1- لخضاري، منصور. (جوان 2012). **الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي. مجلة البحوث والدراسات العلمية**، م 06 (ع 02).

2- "تصاعد الدور التركي في ليبيا:الأسباب والخلفيات وردات الفعل"، **المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات**، سلسلة تقدير موقف، 07 جانفي، 2020.

3- M.Hill,Thomas. The Conflict in Libya: "Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on Middle East, North Africa, and International Terrorism ", **united states institute of peace making peace possible, 15/05/2019**
https://www.usip.org/publications/2019/05/conflict-libya

4- McQuinn, Brian. "After the fall Libya's Evolving Armed Groups", **Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies**, Switzerland, 2012.

5- Şeyşane,Volkan. Çelik, Çiğdem. "R2P and Turkish Foreign Policy: Libya and Syria in Perspective", global responsibility to protect 7 (2015) 376-397, koninklijke brill nv, leiden, 2015

6- كيكيلّي، إمره. "المقاربة التركية للأزمة الليبية"، **2019/05/03**، **على الموقع:**

https://www.trtarabi.com/opinion/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B

1%D9%83%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-17943

7- Johnson, Keith. "Newly Aggressive Turkey Forges Alliance With Libya", 23/12/ 2019,

https://foreignpolicy.com/2019/12/23/turkey-libya-alliance-aggressive-mideterranean/

8- Polat, Ferhat. "the trajectory of turkey-libya relations", TRTWorld, 30/08/ 2019, https://www.trtworld.com/opinion/the-trajectory-of-turkey-libya-relations-29413

9-مذكرة التفاهم الليبية – التركية :أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقدير موقف**،2019 / 12 / 17

على الموقع:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Libyan-Turkish-Memorandum-of-Understanding-Local-and-Regional-Dimensions.aspx

10-عبد اللطيف حجازي، "مستقبل تسوية الأزمة الليبية في عام 2018" 2018/02/13، على الموقع:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3710/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%85%D9%85%D8%AA%D8%AF%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2018

11-زهير حمداني، "ليبيا..سبع سنوات من البحث عن الدولة"، 17/2/2018، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/2/17/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9